

التطور الاقتصادي الليبي ودوره في تشكيل الوضع السياسي من العهد العثماني حتى عهد الجمهورية

د ابراهيم ابوصلاح ابراهيم

أستاذ مساعد، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس

الملخص

ظلت ليبيا محط أنظار المستعمرين وذلك لتوفر العديد من مقومات القوة التي إذا ما تكاثفت وأحسن استثمارها وتوظيفها، أمكن لدولة قوية أن تقوم وتحافظ على استقلالها تلك المقومات توفر بعضها في ليبيا قبل أن تصبح محدودة المعالم، أي قبل أن يتم رسم حدودها من قبل مستعمرها، فقد توفرت لليبيا الأراضي الخصبة، والموقع الاستراتيجي والموارد الطبيعية، إلا أنها افتقدت للقوة البشرية التي تعتبر أحد أركان الدولة وأحد ركائز قوتها، كما انه بدونها لا يصبح للإمكانيات المادية تلك القوة

وظلت أغلب مناطق ليبيا صحراوية عدا شريطها الساحلي، والذي ظل معمرا طبيعيا وذلك لاعتدال المناخ وتوفر الأمطار وهذا ما جعل أغلب المستعمرين يستوطنون هذه المناطق دون سواها، هذه الطبيعة المغرية جعلت العديد من الدول الاستعمارية تتجه إليها، وزاد من هذه الأهمية، موقع ليبيا كوسيط في المبادلات التجارية. والذي كان ولا يزال يلعب دور مهم في التواصل التجاري بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، فهو الذي دفع الفينيقيين للسيطرة على الشمال بين الغربي للساحل الليبي، كما دفع قرطاجنة لأن تكون خليفة للفينيقيين في السيطرة على هذه المنطقة، وجعلها أيضا تدخل في نزاع مرير مع الرومان من أجل ذلك.

زاد من أهمية هذا الموقع الإستراتيجي بروز ليبيا كقوة بحرية ضاربة في البحر المتوسط أثناء حكم الأسرة القرمانلية، مما جعلها تفرض سيطرتها عليه، وبالتالي السيطرة على جميع المبادلات التجارية، الأمر الذي جعل العديد من الدول أو الإمبراطوريات تتجه لاستعمارها، يتسلمها القوي ويسلمها عند وهنه للأقوى منه

Abstract

Libya remained the focus of the colonizers due to the availability of many elements of strength that, if combined and well invested and employed, would enable a strong state to establish and maintain its independence. Some of these elements were available in Libya before it became limited in features, that is, before its borders were drawn by its colonizers. Libya had fertile lands, a strategic location and natural resources, but it lacked the human power that is considered one of the pillars of the state and one of the pillars of its strength. Without it, the material capabilities would not have that power.

Most of Libya's regions remained desert except for its coastal strip, which remained naturally inhabited due to the moderate climate and the availability of rain. This is what made most of the colonizers settle in these regions and not others. This attractive nature made many colonial countries turn to it, and this importance was increased by Libya's position as an intermediary in trade exchanges. Which was and still plays an important role in the commercial communication between the north and the south and the east and the west, it is what pushed the Phoenicians to control the north and west of the Libyan coast, and pushed Carthage to be the successor to the Phoenicians in controlling this region, and also made it enter into a bitter conflict with the Romans for that.

The importance of this strategic location increased with the emergence of Libya as a striking naval power in the Mediterranean during the rule of the Karamanli dynasty, which made it impose its control over it, and thus control all commercial exchanges, which made many countries or empires move to colonize it, the strong takes it over and hands it over when weak to the stronger than him

المقدمة

ظلت ليبيا محط أنظار المستعمرين وذلك لتوفر العديد من مقومات القوة التي إذا ما تكاثفت وأحسن استثمارها وتوظيفها، أمكن لدولة قوية أن تقوم وتحافظ على استغلالها تلك المقومات توفر بعضها في ليبيا قبل أن تصبح محدودة المعالم، أي قبل أن يتم رسم حدودها من قبل مستعمرها، فقد توفرت لليبيا الأراضي الخصبة، والموقع الاستراتيجي وأخير الموارد الطبيعية، إلا أنها افتقدت للقوة البشرية التي تعتبر أحد أركان الدولة وأحد ركائز قوتها، كما انه بدونها لا يصبح للإمكانات المادية تلك القوة

ظلت أغلب مناطق ليبيا صحراوية عدا شريطها الساحلي، والذي ظل معمراً طبيعياً وذلك لاعتدال المناخ وتوفر الأمطار، وهذا ما جعل أغلب المستعمرين يستوطنون هذه المناطق دون سواها، هذه الطبيعة المغرية جعلت العديد من الدول الاستعمارية تتجه إليها، فقد كانت الزراعة هي المصدر الرئيس للحياة. زاد من هذه الأهمية الزراعية، موقع ليبيا كوسيط في المبادلات التجارية.

لقد اشتهرت ليبيا منذ العهد الروماني بإنتاجها لزيت الزيتون، وزيت الزيتون مع القمح كانا يكونان أهم وأغلب موارد التصدير من ليبيا إلى روما، كما إنها وإلى وقت قريب - قبل تصدير النفط - ظلت تعتمد على إنتاجها الزراعي، والذي بلغ نسبة إنتاجه حوالي 93% من إجمالي الإنتاج المحلي²⁰.

أيضا موقعها الجغرافي والذي كان ولا يزال يلعب دوراً مهماً في التواصل التجاري بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، فهو الذي دفع الفينيقيين للسيطرة على الشمال الغربي للساحل الليبي، كما دفع قرطاجنة لأن تكون خليفة للفينيقيين في السيطرة على هذه المنطقة، وجعلها أيضا تدخل في نزاع مرير مع الرومان من أجل ذلك.

²⁰ الحاجي، سالم علي، ليبيا الجديدة، طرابلس: مطابع اديتار، 1970؛ ص 192.

زاد من أهمية هذا الموقع الإستراتيجي بروز ليبيا كقوة بحرية ضاربة في البحر المتوسط أثناء حكم الأسرة القرمانلية، مما جعلها تفرض سيطرتها عليه، وبالتالي السيطرة على جميع المبادلات التجارية، الأمر الذي جعل العديد من الدول أو الإمبراطوريات تتجه لاستعمارها، يتسلمها القوي ويسلمها عند وهنه للأقوى منه، فلم يتوانى الحكم العثماني الإسلامي، والذي جاء لفك الطوق الاستعماري المتوالي الصليبيين عن تسليمها للإيطاليين، وذلك تحقيقا لمصالحه.

مشكلة البحث:

إن اختيار الباحث لهذا الموضوع تتمثل في معرفة الدور الاقتصادي والمراحل التاريخية التي مرت بها ليبيا والذي ساهم في وضع قالب محدد للسياسة في ليبيا، وكيف كان لنمو وتطور الاقتصاد الليبي ودوره في تشكيل الوضع السياسي

أهمية البحث:

هناك أسباب رئيسية دفعت الباحث إلى اختيار موضوع بحثه كونه من الموضوعات المهمة التي يجب دراستها وتحليل جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة أن هذا الموضوع يتناول دور الحركة الاقتصادية في تشكيل الوضع السياسي الليبي، والذي يعتبر من الموضوعات المهمة التي يجب أن يتم تناولها وشرحها وتحليل مضامينها.

أهداف البحث:

◀ كشف النقاب عن المكون الاقتصادي والاجتماعي والقبلي الذي يتكون منه المجتمع الليبي.

◀ عمل مقارنات بين المراحل الاستعمارية، التي مرت بها ليبيا، ودورها في نمو اقتصاد البلد، وكيفية تشكيلها للوضع السياسي.

◀ التعرف على الموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الليبي، وكيفية استغلالها الاستغلال الأمثل.

فرضية البحث:

الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به ليبيا مساحتها الشاسعة، وخصوبة تربتها وانتاجها للزيتون والمحاصيل الزراعية جعلها محطة مهمة في أنظار الاستعمار، ومركزا مهما للتبادل الاقتصادي بين البلدان، وساهم نموها الاقتصادي في تحقيق الاستقلال عام 1951م.

حدود البحث:

« الحدود الزمانية: منذ بداية العهد العثماني 1551 م، حتى عهد الجمهورية بعد

استقلال ليبيا عام 1973م

« الحدود المكانية: ليبيا

مناهج البحث:

استخدم الباحث منهج الأسلوب الوصفي التحليلي، من أجل وصف المراحل المتعاقبة التي مر بها الاقتصاد الليبي والدور الذي لعبه في تشكيل الوضع السياسي، بالإضافة إلى المنهج التاريخي لمعرفة تلك المراحل وتواريخها، كما استعان الباحث بمنهج دراسة الحالة لغرض التعمق وتحليل الجزئيات من أجل تكوين خلفية سياسية وثقافية، وكذلك لجمع المعلومات عنها.

تقسيم البحث:

سنقوم بتقسيم موضوع البحث تبعا للخطة التالية:

المطلب الأول: دور القبيلة في تكوين المجتمع الليبي

المطلب الثاني: العهد العثماني

المطلب الثالث: العهد الإيطالي

المطلب الرابع: العهد الإنجليزي

المطلب الخامس: عهد الاستقلال

المطلب السادس: عهد الجمهورية

المطلب الأول: دور القبيلة في تكوين المجتمع الليبي

كان الليبيون، وبحكم التواجد الاستعماري المتوالي علي أرضهم، وخصوصا في المناطق الشمالية، جعلهم يضطرون للنزوح إلى الدواخل، ولم تبق إلا نسبة ضئيلة من السكان على

السواحل الشمالية، هذا التوغل إلى الداخل أو الهجرة إلى الشرق أو الغرب لم يقف إلا عند حدود بعض القبائل الإفريقية أو العربية، والتي لم تكن تختلف عن القبائل الليبية من حيث الإمكانيات ومعايشتها لنفس الظروف الاقتصادية تقريبا، فعلى الرغم من وجود بعض التواصل الاجتماعي والتبادل الاقتصادي بين تلك القبائل والمناطق، إلا أنه في الغالب كانت محكومة بقوة خارجية. هذه الطبيعة رسمت إلى حد كبير شكل المجتمع الليبي، مما جعله محتفظا بتركيبته التقليدية - القبلية -، كما جعل أغلب القبائل ونتيجة الوجه البشع للسلطة الاستعمارية ينظرون إلى الدولة (السلطة) بأنها العدو لهم، مما جعلهم يتوغلون نحو المناطق الداخلية، وذلك للابتعاد عن مجال نفوذ الحكم المركزي، وبالتالي الابتعاد عن المراقبة أو الوقوع تحت سلطته المباشرة.

تحت ظل تلك الظروف أصبح لا حياة للفرد إلا من خلال الجماعة، هذه الضرورة للاجتماع يقول ابن خلدون عنها: "إنما هي راجعة أساسا إلى حاجة الناس للتعاون من أجل تحصيل الغذاء، ولذا فإن اختلاف البدو عن الحضر إنما يعود إلى اختلاف حالتهم في المعاش"²¹.

فعلى الرغم من أن الربط الطبيعي لأفراد القبيلة هو الدم، إلا أن ما يوطد ويدعم تلك الروابط واقعا هو مجموع الحاجات المتعلقة بحياة أفرادها، وزاد من ذلك انتمائهم لعقيدة واحدة تلك العقيدة (الإسلام) استمد منها أغلب شيوخ القبائل وعن طريق إيجاد بعض التفسيرات التبريرية الشرعية لسلطتهم، مما جعل أفراد القبيلة يرتبطون بهم ارتباط عقائديا، وجعل نمط تفكير أفراد القبيلة يتشكل وفق المعرفة أو التفسيرات الدينية، التي يتم نقلها لهم من أولئك المشايخ، وبالتالي كون لديهم نسقا من المعارف فرض عليهم أسلوبا معيناً في الحياة يبشر بالثواب عند الامتثال لذلك الأسلوب، ويعد بالعقاب للخارجين عنه، وهذا ما جعل أراء شيخ القبيلة، والتي غالبا ما تكون مصبوعة بصبغة دينية، تلقي قبولا وتأييد من جميع أفرادها.

ذلك الأسلوب جعل المعرفة المنقولة سواء عن طريق إمام المسجد أو شيخ القبيلة أو الأب، غالبا ما ينظر لها على أنها صحيحة، ولذلك اعتاد الليبيون كغيرهم من العرب على "اعتبار

²¹ الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون: العصبية الدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: دار الطبعة

المعرفة التي عند أصحاب المراكز الاجتماعية، حقيقية وصادقة وتتضمن الأحكام الجاهزة والحلول النهائية²²، أي غير قابلة للنقاش أو التعديل أو التغيير.

تلك السلطة الدينية للشيخ أو الخليفة أو الأمير كانت مسيطرة على المجتمع العربي بشكل عام، وبغض النظر عن التغيير في الأسس الشرعية السلطة من سمات شخصية للفرد أو لاعتقادات دينية، أو إلى غير ذلك من الأسس، فإن نمط الحياة السياسية كان مشاركة، وإن كانت هناك مشاركة فهي غالبا مؤيده لرأى شيخ القبيلة، أي إنها سلطة هرمية شرعية، فهي تنتقل بين "مراكزها الاجتماعية، تسير في خطوط مستقيمة من أعلى إلى أسفل، من الكبير إلى الصغير، من الأب إلى سائر أفراد الأسرة، من شيخ القبيلة إلى بقية أفرادها، كما كانت التقاليد تدعو إلى عصبية القبيلة والى تركيز أهم الأنشطة في داخل القبيلة، أو حولها كالعمل أو الزواج أو أنشطة قضاء وقت الفراغ، فكان الولاء للقبيلة " ²³.

وبالتالي فإن علاقة أفراد القبيلة بها ونظرتهم إليها، تأتي نتيجة اعتقادهم أنه لا وجود لهم بدون تلك المؤسسة، ولذلك فهم يدودون عنها لأن وجودهم من وجودها، هذا الرابط والذي يجمع بين العقائدي والعاطفي والمادي، يجعل ارتباط أفراد القبيلة بها أقوى من ارتباطهم بأي شئ آخر كالأرض مثلا، فهم قد يهجرون الأرض التي أقاموا عليها، وذلك نتيجة سيطرة غيرهم عليها، أو نتيجة لما تفرضه الطبيعة من قساوة في المعيشة أي نتيجة لعدم وجود عائد، ولكنهم لا يهجرون قبائلهم لأنها في أضيق نطاق توفر لهم حاجاتهم الأمنية²⁴.

تلك المؤسسة تبقى قادرة على الأداء في ظل إمكانيات ومعارف وقيم تؤيد وتؤكد ذلك، فهم حتى في ظل وجود الدولة المستقلة، والتي يعتبر أفراد القبائل جزء من أحد أركانها، لا يقدمون الولاء لها على ولائهم للقبيلة، وخصوصا إذا لم تتمكن من القيام بدور أكبر من الذي تقوم به

²² مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، مواءمة بين القديم والجديد، بيروت: معهد الإنماء العربي 1992، ص 69.

²³ المرجع السابق، ص 66-67

²⁴ لا تزال أحد القبائل الطوارق " تتحرك في الصحراء بين ليبيا والجزائر ومالي والنيجر دون الارتباط بوطن معين، وعلى الرغم من عدم استقرارها بشكل نهائي في أحد الدول، إلا أن أفرادها لا يزالون مرتبطين بها.

القبيلة، أي إنها تتمكن من احتوائهم في كيان أكبر يوفر لهم حياة افضل فقد ألف الليبيون قساوة السلطة (الاستعمارية)، ولذلك فإن تعاملهم مع أي سلطة لا يكونون من ضمن مكوناتها يشوبه الحذر فهم غالبا ينظرون إليها نظرة عدا، ولا يلجئون إليها لا في معاشهم ولا أمنهم ولاحتى في حل مشاكلهم، سواء داخل القبيلة الواحدة أو مع بعض القبائل الأخرى، وخصوصا إذا ما كانوا بعيدين عن سلطانها.

فغالبا ما يتولى شيخ القبيلة ومن خلال مجلسها وضع الحلول لمشاكل القبيلة نفسها بينما يتولى شيوخ مجموعة من القبائل والذين هم من غير الأطراف المتنازعة حل المشاكل التي تحدث بين قبيلتين أو أكثر، في تعاملات هذه القبائل غالبا ما كانت تدور خارج فلك السلطة الفعلية للدولة، وغالبا ما يستندون في حل تلك المشاكل والمنازعات إلى الشريعة، ومن الطبيعي أن تختلف النوايا هنا بين السلطة الاستعمارية، والسلطة الوطنية، من حيث تدخلها في تسوية أي نزاع، وأيضا من حيث قبول القبائل لذلك التدخل، ففي حين ينظر إلى السلطة الاستعمارية بأنها غير شرعية وأنها أكسبت نفسها تلك الشرعية بالقوة، وبالتالي ليس من واجبهم طاعتها، فإن نظرتهم إلى السلطة الوطنية يتوقف على مدى تعبير تلك السلطة عن تلك الخريطة الاجتماعية التقليدية بشكل عام.

ولا يختلف أهل الريف والحضر في ارتباطهم بالجماعة أو في علاقتهم بالسلطة عن أبناء القبائل، وذلك لانتمائهم وارتباطهم غير المباشر بالقبائل، أما علاقاتهم بالسلطة الاستعمارية فغالبا ما تحكمها القوانين الوضعية، ألا فيما يخص الأحوال الشخصية فهي وبشكل عام سوء في القبيلة أو الريف أو حضر محكومة بالشريعة، والتي غالبا لا تكون للسلطة المستعمرة تدخل فيها، لعلمها بأن ذلك لن يلقي الطاعة وغير مقبولة لدى الجميع.

ونتيجة لهذا التباعد الطبيعي بين السلطة (الاستعمارية) والقبائل، فإن الاجتماع سواء في القبيلة أو الريف أو الحضر، ظل إضافة إلى القرية تؤكد حاجة الأفراد لبعضهم سواء معيشيا أو أمنيا، حياة يحكمها العرف والدين، وبالتالي لا يرتبطون بالدولة ألا من خلال القوانين الوضعية وفي حدود علاقاتهم بها وقربهم من سلطتها.

ذلك الشكل للعلاقة بين الفرد والقبيلة وبين أفراد القبيلة وسلطتها السياسية، على الرغم من قوتها، لم يحافظ على استقرار القبيلة ويجعلها في حالة انسجام دائم، فغالبا ما كان يتفجر الصراع بين بعض أعضائها على بعض المسائل، كالإرث أو الدية، ونتيجة لعدم خضوع أغلب القبائل لسلطة مركزية، فقد حافظت كل - قبيلة - على استقلالها إلى حد ما عن القبائل الأخرى، لقد "كانت كل قبيلة تعيش في منطقة معروفة بها، وحركتها خارج هذه المنطقة محدودة حيث تعتبر منطقتها "وطنا" لها. وكثيراً ما كانت تتطور النزاعات بين القبائل إلى حروب بينها، فالولاء للقبيلة أولاً" 25 ولذلك فإن الوحدة بين بعض القبائل لم يكن ألا لمواجهة قبائل أخرى، أما الوحدة الكاملة لأغلب القبائل فلم تحدث إلا في التضامن إزاء الخطر الخارجي. أما العلاقة بين القبائل - شيوخ وأعيان القبائل والسلطة الاستعمارية يتوقف على مدى قبول أولئك الشيوخ والأعيان كأوعية أو قنوات للتعامل بين القبائل والسلطة الاستعمارية، فكل ما قبلت السلطة الاستعمارية أولئك الشيوخ والأعيان، كأوعية أو قنوات للتعامل مع القبائل كل ما استطاعت التخفيف من حدة المواجهة معها.

ونظرا لمحدودية الملكية فلم يكن لها أي دور في تولى الأدوار القيادية، فقد كانت القبائل تعتمد في معاشها على الرعي والزراعة البسيطة، بينما اعتمد الريف والحضر على الزراعة والتجارة المحدودة، فلم تتجاوز أملاك الفرد بعض الماشية. إضافة إلى بعض الأشجار المثمرة، والتي يمكن اعتبارها العلامة الدالة على الغنى.

لقد كانت الأرض والمياه مشاع للجميع، ولم يكن هناك ذلك الفائض الاقتصادي الذي من شأنه أن يخلق تفاوتاً معيشياً كبيراً، ويمكن القول بأن "محور الصراع الاجتماعي هو في كيفية اقتسام الخراج - ريع الأرض - وعلاقة ذلك بتوزيع وتعيين حقوق الانتفاع بالأرض" 26.

25 إدريس صالح الحرير، الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا (1911-1970)، طرابلس، مركز جهاد الليبي 1984 ف ص 151.

26 محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985: بيروت مركز دراسات الوحدة، العربية، 1988، ص 69

ونتيجة للاختلاف في طبيعة الأرض الزراعية من منطقة لأخرى فقد اختلف منتوجاتها سواء الزراعية أو الناتجة عن الثروة الحيوانية، ونتيجة للحاجة لتبادل تلك المنتجات انتشرت التجارة بين العديد من القرى والأرياف، بدأ هذا التبادل على شكل مفايضة مباشرة وتحول تلقائيا أي مع التطور إلى نقدي وغير مباشر، وعلى الرغم من قلة تلك المنتوجات الزراعية إلا أنها كانت شبه كافية لسد حاجة السكان

ونتيجة لقلة الموارد وعدم توفر الإمكانات والسيطرة شبه الدائمة على الساحل من قبل المستعمر، لم يكن هناك أي تطور يذكر على الحياة بشكل عام، لقد كانت قوى الإنتاج بسيطة ومحصورة وغير ذات فاعلية في تطور الإنتاج أو زيادته، وبالتالي حكمت علاقات الإنتاج المشاركة، وظل العمل يقوم على أساس تعاوني تطوعي وبدون مقابل في أغلب الأنشطة الاقتصادية، أي بالإرادة لأنه يعود بالنفع على الجميع، أيضا وجد العمل بالحصّة مع بعض ملاك الأرض ولكنه لم يكن منتشر، ولم يكن هناك إمكانية لإحداث أي تطور على اقتصاد ليبيا بشكل عام، وذلك لبقائها كمسرح لصراع المستعمرين، فهي غالبا ما كانت تتعرض للتدمير وخصوصا المناطق الشمالية مما يؤدي إلى القضاء على أي تطور زراعي أو عمراني يحدث

المطلب الثاني: العهد العثماني

لقد كان للتغير الذي حدث على الإمبراطورية العثمانية وذلك بإعادة تركيب بنية الدولة، بإدخال بعض الأعراف البرجوازية في نظام الحياة الاجتماعية للإمبراطورية. وتشريع وإقرار قانون العقوبات والقانون المدني والتجاري²⁷، انعكاس على الدول الواقعة تحت سيطرتها ومنها ليبيا، فأنشئت ما يسمى بالدفترخانه - مؤسسة تسجيل الأرض -، وقد ساعد هذا النظام على تطوير علاقات الإنتاج الإقطاعية، حيث تحول شيوخ القبائل وبعض أفرادها إلى إقطاعيين مهمتهم جباية الضرائب لصالح السلطة الحاكمة.

27 ن. ! . بر وشين، تاريخ ليبيا في العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر، مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد خاتم. بيروت: دار المحيط العربي، 1191، ص 331.

تلك التغييرات أحدثت تغييراً على شكل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بى، فقد كانت عملية التوزيع على أساس الملكية وعلى الأساس الاجتماعية بين البدو، تجري بوثائر أكثر بظاً مما هي عليه وسط السكان أنصاف الحضر أو الحضر وخاصة في الشريط الساحلي من طرابلس الغرب، حيث كانت ملامح تفسخ العلاقات القبلية أكثر وضوحاً، وكانت العلاقات الإقطاعية تسود بصفة كاملة في المناطق المحاذية المدن طرابلس مصراته وبنغازي، كما كانت تحمل الطابع الإقطاعي مدن ولاية طرابلس القليلة العدد، والتي نشأت كمركز تجارية وبصفة عامة على حساب التجارة الخارجية لا الداخلية . وكانت العلاقات الاقتصادية ضئيلة الشأن بين المدن الساحلية ومناطق الدواخل وخاصة في برقة، وذلك بسبب ضيق السوق الداخلية، وكان انفصال العمل الحرفي عن الزراعة يحمل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر طابعاً جزئياً محدوداً، إذ أن الحرفيين كانوا يملكون قطعاً من الأرض في منطقة المدينة وكانت لهم ماشيتهم²⁸. فعلى الرغم من ذلك التغيير كان تغيير البسيط وهو بدايات التغييرات، إلا إنه خلق أنماطاً جديدة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها لم تتم وذلك نتيجة لسوء الحياة الاقتصادية المعتمدة على بعض المنتجات الزراعية والصناعات البسيطة والتقليدية، أيضاً لم تحدث الإدارة العثمانية ذلك التغيير على مستوى التعليم فلم يبدأ الاهتمام به إلا مؤخراً في عهد حافظ محمد، والذي أهتم بالتعليم المهني، فأكمل بناء مدرسة الفنون والصنائع²⁹، والتي ساهمت في تعليم بعض الصناعات التقليدية، والتي لا تزال مستمرة حتى اليوم، مثل استعمال الأنوال لنسج القطن والصوف والحريز، أما التعليم بشكل عام فلم يكن هناك اهتمام به، وقد وصفها أحد الكتاب الإيطاليين (منويتلى) عام 1902م الحالة التعليمية بأنه لا توجد في طرابلس مدارس محلية ما عدا القرآنية، وقد أسست الحكومة في طرابلس معهداً تركياً مفتوحاً للشباب الذين يرغبون في التخصص في القوات العسكرية، ثم الذهاب إلى اسطنبول لإنهاء الدراسة، والمدارس الحقيقية

²⁸ المرجع السابق، ص 343 344

²⁹ بلدية طرابلس في مائة عام (1970 - 1870 طرابلس :إدارة الآثار، 1972).

الموجودة في طرابلس .. هي الفرنسية واليهودية والإيطالية³⁰.

ونتيجة لذلك وجد العديد من السكان معاشهم في الصناعة التقليدية التي تعلموها والزراعة البسيطة والمحدودة، تلك الحرف أو المين كانت هي مصدر رزق للعديد من العائلات، وعامل مهما في أحياء النشاط التجاري مع الخارج، وذلك من خلال تجارة القوافل سواء مع الدول المجاورة أو إلى عمق القارة الإفريقية أو مع بعض الدول الأوروبية وخصوصا المظلة على البحر الأبيض المتوسط إلا إن ذلك التحسن أو التطور لم يستمر كما أنه كان بسيطاً جداً.

فلم يكن لذلك التطور أو التغير البسيط اثر لتحسين الأوضاع الاقتصادية على الحياة المعيشية بالنسبة لليبيين، فقد ضلت سيئة بشكل عام، وذلك من ناحية لمحدودية النشاط الاقتصادي، والذي أعتمد وكما أشرت على بعض الصناعات التقليدية الصغيرة وعلى الرعي والزراعة البسيطة، ومن ناحية أخرى لانخفاض التجارة مع الدول المجاورة في تلك الفترة، وقد وصف أحد الكتاب الإيطاليين (جوجليمو كوادروتا) بقوله " لا توجد صناعة حقيقية في ليبيا تستحق هذه التسمية عندما احتل الإيطاليون هذه البلاد، وذلك لسبب رئيس هو انخفاض التجارة مع أفريقيا الوسطى، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الاقتصاد الليبي في ذلك الوقت، وبالتالي فقد أصبح النشاط الاقتصادي الأساسي يتكون من الصناعات الصغيرة كصناعة الحصر والجلود والفضة والذهب والعاج، لكن حتى هذه الصناعات أخذت تتقلص بسبب انخفاض الصادرات إلى كل من مصر وتونس، وتزايدت الأحوال الاقتصادية في البلاد، وغدت المؤسسات الوحيدة التي يمكن اعتبارها ذات طابع صناعي هي صناعة التبغ واحتكار الملح واستخراج الإسفنج من قبل صيادي الأسماك اليونان " ³¹، وفي ظل هذه الظروف المعيشية السيئة أصبح الليبيون مجبرين و مضطرين للعمل تحت ضغط الحاجة لصالح العديد من المؤسسات الاقتصادية للسلطة العثمانية، والتي كانت تعاملهم معاملة لا إنسانية، وقد وصف ذلك متصرف الخمس في

³⁰ محمد مصطفى الشركسي، لمحات الأوضاع الاقتصادية في ليبيا أثناء العهد الإيطالي، (تونس: دار العربية للكتاب،

1976 ف)، ص 10.

³¹ المرجع السابق، ص 30 - 31.

رسالة موجهة إلى مسئول الولاية في 17.7.1915م بقولة " أن الطريقة التي تتبعها شركات الحلفا لا يرضاها الضمير الإنساني، إذ إن العامل المسكين لقاء قرشين أو ثلاثة قروش من الأجر يأتي صباح كل يوم قبل طلوع الشمس، ويباشر عمله بجد ونشاط حتى وقت الظهر، فيستريح حين ذاك نصف ساعة، ثم يجبر على الاستمرار في العمل لمدة أكثر من أربعة عشر ساعة في اليوم . إن المواطنين هؤلاء المتألمين بسبب الفقر والحاجة، والذين لا فرق بينهم وبين الحيوانات إلا بالنطق، يحرمون حتى من التحدث إلى بعضهم، وهذا الأمر لا يتناسب مع كلمة التمدن، التي تسعى وتجد ألام الراقية إلى تأسيسها وتعميمها وترسيخها " ³².

لقد كانت تلك المؤسسات تمارس أبشع أنواع الاستغلال والامتهان للإنسان، وكان همها الربح وبأي شكل كان، وإلي جانب تلك المؤسسات الاقتصادية التابعة للسلطة العثمانية، وجدت بعض المؤسسات الصناعية الرأسمالية البسيطة والتي امتك البعض منها لبييون، إلا أنها كانت صغيرة وتكاد تؤمن بعض الحاجات العائلية، وبالتالي لم تؤدي إلى إحداث ذلك التفاوت الاجتماعي، أي لم يتحول أصحابها إلى رأسماليين يمكنهم عن طريق امتلاك القوة الاقتصادية التحكم أو تحريك الجماعات، ولذلك أصبحت السلطة على تلك القبائل أو الأرياف في أيدي من مكنتهم السلطة العثمانية من حياة الأرضي أو بعض التجار.

المطلب الثالث: العهد الإيطالي

لقد قضى الإيطاليون وبشكل تدريجي على ذلك النمو البسيط سواء التجاري أو الصناعي الذي أحدثه العثمانيون، " فقد أصبحت حوالي 80% من الوحدات الصناعية والحرفية في أيدي الإيطاليين ³³، وذلك بفعل السياسة التي أتبعها مصرف روما، فقد عمل على امتصاص جميع الأعمال والقضاء على المنشآت الصغيرة،

³² أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي طرابلس في أواخر العهد العثماني الثاني: 1882 - 1911، بنغازي المطبعة الفنية

الحديثة، 1971.ص

³³ مصطفى الشركسي: مرجع سابق، ص 42

فكان عندما " يتقدم أحد التجار الصغار إلى المصرف للحصول على بعض التسهيلات، يرفض المصرف الطلب ويعرض على التاجر الصغير يبيع منشأته، وإذا رفض التاجر هذا الطلب يبدأ المصرف في بناء منشآت مشابهة أو يقوم بمنافسة قوية، مما يؤدي ذلك إلى هلاك الصانع أو التاجر الصغير ³⁴، وبذلك ترك العديد من المواطنين أصحاب الحرف والصناعة أعمالهم.

اتجهت تلك السياسات الرأسمالية إلى محاصرة كل شي، وذلك لفرض السياسة الاستعمارية من خلال ذلك الأسلوب أو التهديد لها للسيطرة بالقوة، ففضت حتى على مواليدها - الرأسمالية الليبية - ولقد صور (أنطونيو غرامشي) ذلك في مقال " النظام الجديد الصادرة في 1919.11.7م " إن اليوم تلمع حركة المقاومة في البلدان الخاضعة تحت الاستعمار الغربي. إنه صراع طبقي للشعوب الملونة ضد البيض. إنها حركة مقاومة لا نهاية لها لشعوب غنية بالقيم الروحية، حيث تكافح من أجل حريتها وكيانها. إن السيارات المدرعة والدبابات والرشاشات لا تستطيع قهر المقاومة العربية، ولكن الضغط الرأسمالي أسوأ بكثير من الأسلحة الحديثة فهو يقتل باليأس الأطفال والنساء والشيوخ بنار بطيئة. إن الرجال الملونين الذين لا ينامون يتحدون الطائرات والرشاشات والدبابات في سبيل الحصول على حريتهم من مصاصي الدماء، الذين يتغذون بدماء ولحوم الشعوب المستعبدة ³⁵.

لقد اتخذت السلطة الإيطالية العديد من الإجراءات لتحقيق سياساتها، فقد أصدرت في يوليو 1914م مرسوما ملكيا يسمح للسلطات الاستعمارية بمنح الأراضي الأميرية-ملك الدولة للإيطاليين الذين يرغبون في الحصول على أرض لغرض زراعتها، كما أصدرت عام 1923م مرسوما أعلنت بموجبه تملك الدولة - الإيطالية - لجميع الأراضي الفضاء في طرابلس من

³⁴ المرجع السابق، ص 17.

³⁵ المرجع نفسه، ص 22

البحر حتى الجبل، بموجب ذلك " تملك الدولة الإيطالية مساحات من الأراضي بلغت مائة ألف هكتار، صودر البعض منها من السكان المحليين مقابل ثمن ضئيل جدا " ³⁶.

كما استحوذت الدولة الإيطالية على جميع الأراضي في ليبيا، وقد برر ذلك " البيروتو بيتروفيش " في المجلة الاقتصادية لأفريقيا الإيطالية عام 1939م بقوله، " إن التشريعات الإسلامية أعطتنا الأسس القانونية بشأن تملك الأرض من قبل الدولة. لأنها تعتبر الأرض غير المزروعة ملكا لله، والدولة هي السلطة التي تمثل الله في الأرض " ³⁷.

لقد أوجد الإيطاليون الفاشيون جميع المبررات لتنفيذ سياساتهم الاستعمارية، إلا إنهم لم يتمكنوا قبل عام 1935م من تحقيق أي نشاط صناعي حقيقي، فقد تركز النشاط الاقتصادي على التجاري والخدمي والذي اعتمد على المنتجات الزراعية والبحرية، وقد اعتمدت معظم تلك النشاطات على المعونات المالية، وذلك لتأمين تصدير المواد الخام إلى الخارج.

وبانحسار حركة الجهاد، والتي كانت السبب في عدم تمكين الإيطاليين من عدم توسيع نشاطهم الاقتصادي، تمكن الإيطاليون من إنشاء بعض الصناعات التحويلية والتي تركز نشاطها في تزويد إيطاليا وغيرها من دول أوروبا بالعديد من المنتجات اللازمة، سواء النصف مصنعة أو الجاهزة.

يعتمد الإيطاليون في تنميتهم لتلك النشاطات على بعض المالكين والعاملين الليبيين والأجانب غير الإيطاليين. والذين بلغ عدد العاملين منهم بالنشاط الصناعي والحرفي والتجاري في عام 1938م ثلاثة آلاف وثلاثة مائة عامل، وبلغ عدد الوحدات الصناعية والحرفية والتجارية التي ملكها الليبيون والأجانب غير الإيطاليين مائة وخمسون وحدة " ³⁸.

وعلى الرغم من اتساع النشاط الصناعي والحرفي والتجاري، إلا إن ذلك لم يكن له أي عائد

³⁶ المرجع نفسه، ص 22

³⁷ المرجع نفسه، ص 69

³⁸ محمد مصطفى الشركسي، مرجع سابق، ص 40 - 41

على الليبيين، فقد ظلت الأحوال الاقتصادية سيئة للغاية، " لقد استغل الإيطاليون حاجة الناس وفقرهم بعد أن أنهكتهم الحرب والمعتقلات واستخدموها - فيما يشبه السخرة - في تعبيد الطرق وتشبيد المباني واستصلاح الأراضي، فكان أجر العامل لا يتعدى عشر ليرات في اليوم، وهو مبلغ لا يكاد يفي بالحاجات الضرورية"³⁹.

وعلى الرغم من وجود بعض الخريجين من المدارس الثانوية أو المتوسطة من الليبيين، إلا أن توظيفهم كان يتم في أصغر الوظائف، مثل تدوين الأرقام في السجلات وما شابه ذلك، أيضا لم يعر الإيطاليون أي اهتمام للأحوال الصحية لليبيين، مما أدى إلى بقاء الليبيين في ظروف اقتصادية واجتماعية وصحية سيئة

ونتيجة لاشتعال الحرب العالمية الثانية والتي كانت ليبيا جزء من مسرح أحداثها، تم القضاء على معظم الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى انهيار البنية التحتية، والتي كانت في بداية تكوينها على الرغم من أنها لم تؤسس إلا لأغراض استعمارية.

المطلب الرابع: العهد البريطاني

مخرج إيطاليا خاسرة من تلك الحرب حلت بريطانيا محلها في إدارة ليبيا، وتحسنت في ظلها الأوضاع الاقتصادية بعض الشيء، وظل شكل النشاط الاقتصادي رأسماليا، وقد سمح لبعض الليبيين بتكوين راس مال، أي خلق برجوازية تابعة.

وعلى الرغم من وجود بعض المالكين أو أصحاب رؤوس الأموال البسيطة، غير أن ذلك لم يؤد إلى خلق تفاوت طبقي في المجتمع بشكل عام، ولكنه أحدث ذلك داخل البناء القبلي، هذه التركيبة المتداخلة فرضتها أو تحكمت فيها الظروف المعاشة، فقد ظلت القبيلة هي التكوين الأكثر أحتوا للفرد والذي لا يجد نفسه ألا من خلالها.

وبشكل عام لم تحدث إلا بعض التحسينات الطفيفة سواء على الحالة الاقتصادية أو التعليمية أو الصحية، فعلى الرغم من إطلاق العنان لقيام أي نشاط اقتصادي، إلا أن حالة

³⁹ إدريس صالح الحرير، مرجع سابق، ص 150

الاقتصاد بشكل عام والذي كان يعاني من فقر مدقع، لم يكن يسمح بقيام أي نشاط، بل لم تكن هناك تلك المؤشرات الدالة على إمكانية إحياء دولة، وقد وصف بنجامين هينغز تلك الحالة بقوله: " إن ليبيا تجمع ضمن حدود دولة واحدة جميع المعوقات التي يمكن أن تكون قائمة في أي مكان: المعوقات الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية. وإذا أمكن أن نصل بليبيا إلى مرحلة النمو القابل للاستمرار الذاتي فيكون هناك أمل لكل دولة في العالم ⁴⁰ .

المطلب الخامس: عهد الاستقلال

لقد عاشت ليبيا بعد الاستقلال وقبل اكتشاف النفط على المساعدات الخارجية، والتي كانت تقدم في شكل مساعدات فنية في العديد من الميادين كالتعليم والصحة والزراعة وغيرها عن طريق برنامج الأمم المتحدة، أو عن طريق المساعدات الثنائية المشروطة من بعض الدول. فقد قبلت الحكومة الليبية ولسد العجز في الميزانية، بشروط كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بأن يقدم مساعدات مالية في مقابل تأجير قواعد عسكرية، في حين رفضت شروط الحكومة المصرية - الملك فاروق - والتي اشترطت في تقديمها للمساعدة المالية والتي لا تغطي إلا جزءاً بسيطاً من ذلك. العجز في الميزانية، بأن تتنازل الحكومة الليبية عن واحة الجغبوب لمصر، هذا إضافة شرط أن يتم إنفاق تلك المساعدات بمعرفة مستشارين مصريين.

ونتيجة لذلك الارتباط المالي فقد كان النقد الليبي يصدر عن طريق لجنة العملة الليبية والتي كان مقرها لندن، وكان جميع مسئوليتها من البريطانيين، ويشترك معهم سفير ليبيا في بريطانيا ووكيل المالية الليبي - وزير المالية - وكانت لهم الصلاحية في إصدار النقد الليبي وإدارة احتياطي العملة الليبية دون أي رقابة من الدولة الليبية، وكذلك إدارة إيرادات الدولة وصرف إيرادات موظفيها والتزاماتها الأخرى، والتي كانت تتم عن طريق فرع بنك باركليز البريطاني، وذلك لعدم وجود مصرف ليبي.

⁴⁰ صايغ يوسف عبد الله: اقتصاديات العالم العربي، تنمية منذ العام 1945 ف، الجزء الثاني: البلدان العربية الأفريقية، (بيروت: دار نعمة لطباعة، 1984 ف)، ص 171.

وبالإضافة إلى سلطتهم على الإدارة والمصارف، فقد ركزوا نشاطهم الاقتصادي في توجيه رؤوس الأموال نحو إنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية كالنفط، أيضا على تنمية طرق النقل الداخلي، وذلك لتسهيل تصديرها للخارج.

أما الإدارة العامة بالحكومة الاتحادية وحكومة الولايات فقد كان أغلب موظفيها ومستشاريها من البريطانيين والفرنسيين والذين ظلوا مسيطرين إداريا على المصالح العامة مما جعل ليبيا تابعة إداريا وماليا لقوى خارجية.

فقد ظلت ليبيا وكما عرفت غير مترابطة الأطراف، فلم يكن يربطها ببعضها سوى طريق واحد، يمتد من طرابلس إلى برقة، وكانت الاتصالات البرقية التي تتم بين الحكومة الاتحادية وولاية فزان عن طريق اللاسلكي من باريس، أما الاتصالات البرقية بين ولايتي طرابلس وبرقة، فكانت تتم عن طريق شركة (كابيل اندايرليس)

لقد ظلت مهنتي الزراعة والرعي يمثلان القطاعين الرئيسيين في الاقتصاد الليبي، حيث كان تقريبا 80% من السكان، يعيشون في الريف والبادية و70% من العمال النشطين يشتغلون بالزراعة، وكانوا ينتجون 60% من الناتج الإجمالي القومي للبلاد⁴¹، وعلى الرغم من أن الزراعة اعتمدت في أغلب مواسمها على الأمطار وقليل منها على المياه الجوفية، غير إنها كانت في بعض المواسم كافية لسد جزء كبير من الطلب المحلي، هذا إضافة إلى الاعتماد على بعض منتجات الثروة الحيوانية كالألبان واللحوم والأصواف.

أيضا ظلت القبيلة هي الوحدة الأساسية، فلم يتطابق الانتماء الوطني بالقبلي لدى المواطن، ولذلك ضل مفهوم الدولة أو الولاء لها بعيدا عنه، فهو لا يلجا إليها بل إلى القبيلة، وذلك لأنها المؤسسة الأفضل سواء من حيث الكفاءة أو الفعالية.

لقد مارس النظام القبلي في منطقة بنغازي تأثيرا قويا على ملكية الأرض، فكل قبيلة تملك قطعة أرض معينة في منطقة بنغازي يعيش عليها أفرادها ويزرعون الأرض جماعيا، بدون المشاركة مع أفراد القبائل الأخرى، وجد هذا النظام في طرابلس أيضا إلا أنه ضعيف جدا من

⁴¹ الهادي مصطفى بولقمة، مرجع سابق، ص 564

حيث ارتباط أفراد القبيلة ببعضهم في زراعة الأرض، فغالبا ما يختلط أفراد القبائل في ذلك، ويتضح ذلك أيضا من خلال قوة الدولة في تسوية المنازعات القبلية فهي في حين تتمكن وبسهولة من حلها في طرابلس فإنها تجد صعوبة في منطقة بنغازي⁴².

ونظراً لمحدودية الأراضي الزراعية وعدم توفر الإمكانيات لاستصلاحها، وكذلك القلة الثروة الطبيعية وضعف النشاط الاقتصادي بشكل عام فلم تتكون طبقة من الإقطاعيين، أو رأسماليين، وذلك لمحدودية الملكية، والتي وإن أصبحت ذات أهمية في امتلاك القوة السياسية مؤخراً، فإنها كانت محدودة جداً، بل اقتصر على ملكية ما يمكن اعتباره ثروة شخصية.

الليبيون كغيرهم من العرب المسلمين مرجعهم في تنظيم معاملاتهم كالملكية والتجارة وغيرهما للشريعة الإسلامية، فقد جاءت بعض التفسيرات الدينية مدعمة للاتجاه الرأسمالي، بل ومؤكدة على الملكية سواء للأرض أو غيرها هذا فضلا على أن ما يملك يورث وقابل للبيع، واستناد للعديد من التفسيرات فهم لا يؤمنون بامتلاك أو الحصول على ما هو للغير، إلا عن طريق البيع، فما يتم امتلاكه بغير ذلك لا يمكن تبريره، ويصل الاعتقاد في ذلك إلى أن أحد أركان الإسلام - الصلاة - غير جائزة في الأرض أو المسكن غير المملوك بتلك الطريقة أي الشراء.

إلى جانب هذا عرف الليبيون نظام الانتفاع بالنسبة للأرض المشاع، والتي ونتيجة لبعض التغييرات التي أشرت إليها سابقاً أصبحت تخضع لنظم أخرى، سواء من حيث امتلاكها أو استغلالها بين صاحب الأرض والمزارع، وذلك أما بالمنصفة أو المغارسة أو الثلث أو الخمس إلى غير ذلك من أنواع الاتفاق، ويكاد ينطبق هذا النظام حتى على الرعي، مع الاختلاف في نسبة العائد على المزارع أو الراعي، وغالباً ما كانت قلة الأيدي العاملة هي العامل المتحكم في نوع هذه العلاقة، ولذلك

⁴² أنظر الحجاجي سالم على، مرجع سابق، ص 133.

فإن " تأجير قوة العمل كان غير معروف، والسائد هو عملية تبادل المجهود"⁴³، إلا أنه مع زيادة الأيدي العاملة أصبح هذا النظام يسير في غير مصلحة المزارع أو الراعي.

أيضا مارس الليبيون مهنة التجارة منذ القدم، يمكن القول أنها، اقدم المهن التي عرفها الليبيون، وذلك وكما أشرت سابقا بسبب موقعها الجغرافي، وقد زاد من احتراف هذه المهنة والتي نشطت مع استيطان الإغريق والفينيقيين المد الإسلامي والذي وجدد العديد من التفسيرات الدينية المدعمة لهذه المهنة، هذا فضلا على إن "محمد" (صلى الله عليه وسلم) ، قد أمتن هذه المهنة والتي عادت عليه وعلى غيره بربح وفير، بعد أن كان راعى فقير، ولذلك فإن - الليبيون - وغيرهم من المسلمين يتخذونه قدوة لهم" لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة"⁴⁴، هذا فضلا عما ما لمسهم كثير من الذين امتن التجارة من تحسن في أحوالهم المعيشية، وهذا ما جعلها المهنة الأكثر قبولا بل غالبا ما تعتبر هي المخرج من الفقر.

ونستدل من خلال بعض الأمثلة الشعبية على ذلك، " البيع والشراء يقطع سلاسل الفقر - النبي كان تاجر - الله بارك في التجارة "⁴⁵، هذا فضلا على أن أصحاب هذه المهنة، غير مقيدون أو مرتبطين بسلطات فوقية مثلا شيخ القبيلة أو القرية أو إي نوع آخر من أنواع السلطة. لقد انحصرت ممارسة التجارة والصناعة على عدد قليل من أفراد المجتمع، بينما امتن أغلبهم الزراعة والرعي، ولم تتغير هذه الوضعية ألا بعد اكتشاف النفط في منتصف الستينات حيث توفرت مجالات جديدة للعمالة، وأحدث تحسن على الأجور حيث أصبحت تتجاوز ما توفره أغلب المهن.

⁴³ مصطفى عمر التير، مرجع سابق، ص 238.

⁴⁴ سورة الأحزاب الآية (21).

⁴⁵ حبيب يوسف مغنية، الأمثال الشعبية الليبية: أبعادها الحضارية والثقافية، (سرت: الدار الجماهيرية، 1995 أ) ص 287

هذا المورد الجديد لثروة (النفط) أدى أيضا إلى إعادة توزيع السكان، وذلك بسبب انتقال العديد من المواطنين لمواقع العمل الجديدة، وبالتالي هجرة العديد من المين ذات المردود المادي القليل، مما أدى إلى انهيار أغلب المهن التقليدية وخاصة الزراعة ونتيجة لذلك تحول أغلب السكان إلى السواحل طلبا للعمل، أما في قطاع النفط أو في المشروعات العامة والتي أصبحت الدولة قادرة على الأنفاق عليها، ونتيجة لذلك تباينت علاقات العمل من مشاركة إلى أجره.

ونتيجة التحول الذي طرأ على النشاط الاقتصادي، أصبحت النشاط الخدمي والوظيفي إضافة إلى التجارة والصناعات الخفيفة، هي المهن أو الحرف ذات المردود المادي الجيد، وبالتالي تضاءلت أهمية حيازة الأرض كمكسب للمكانة الاجتماعية، ونتيجة التداخل والتشابك بين العديد من العوامل المانحة للمكانة الاجتماعية، كالمسماة الشخصية والمكانة الدينية والقوة الاقتصادية، فإن الأوضاع والمواقع والعلاقات الطبقية لم تكن ثابتة بل انتقالية ومتحركة.

لقد كانت تلك الثروة هي العامل المهم والوحيد في دعم الإرادة لتحقيق التغير، ونتيجة لذلك ارتفعت جميع المؤشرات وبسرعة متوالية، في أغلب الميادين سواء على مستوى التعليم أو الدخل أو الصحة أو التصنيع أو المواصلات والاتصالات أو الأعلام، كما أدت ألى تغيير نمط المعيشة، إضافة إلى زيادة المراكز الحضرية، وظهور تكوينات اجتماعية مهنية وعملية.

هذا التغير أحدث خلخلة كان لها دور فعال في إعادة تشكيل الأسس الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الليبي، فقد أحدث تغييرات على التكوينات القبلية والتي بدأت تتصهر في تكوين أكبر - الوطنية -، أو الانتماء للكيان الأكبر (الدولة)، وذلك نظر لما وفرتة الدولة من أمن، وما قدمته من بعض الخدمات ولو بشكل بطيء للعديد من المناطق أيضا من خلال ما أحدثته من توسع نسبي لمجالات العمل والكسب.

ذلك التغير والذي أصبحت فيه الدولة هي المعيل، أدى من ناحية إلى وجود علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة، كما أدى إلى خلق تركيبة اجتماعية متشابكة من قبلية ألى طبقية، وكذلك أدى إلى خلق المواطن المعتمد على الربيع النفطي أي مستهلك وغير منتج، كما أحدث تغير على حجم القرى والمدن فقد نزحت نسبة كبيرة من سكان الريف والبادية بشكل غير منتظم

إلى المدن - طرابلس وبنغازي ، وذلك لتوفر فرص عمل ذات مردود مادي أفضل، " فبينما كان سكان الريف يشكلون نحو 70% من جملة سكان ليبيا عام 1960م، أصبحت هذه النسبة نحو 30% عام 1969م، أي بعد مرور حقبة واحدة من قدوم " العهد النفطي الجديد في ليبيا "46.

تلك المؤسسة تبقى قادرة على الأداء في ظل إمكانيات ومعارف وقيم تؤيد وتؤكد ذلك، فهم حتى في ظل وجود الدولة المستقلة، والتي يعتبر أفراد القبائل جزءاً من أحد أركانها، لا يقدمون الولاء لها على ولائهم للقبيلة، وخصوصاً إذا لم تتمكن من القيام بدور أكبر من الذي تقوم به القبيلة، أي إنها تتمكن من احتوائهم في كيان أكبر يوفر لهم حياة أفضل فقد ألف الليبيون قساوة السلطة (الاستعمارية)، ولذلك فإن تعاملهم مع أي سلطة لا يكونون من ضمن مكوناتها يشوبه الحذر فهم غالباً ينظرون إليها نظرة عدا، ولا يلجئون إليها لا في معاشهم ولا أمنهم ولاحتي في حل مشاكلهم، سواء داخل القبيلة الواحدة أو مع بعض القبائل الأخرى، وخصوصاً إذا ما كانوا بعيدين عن سلطانها.

غالباً ما يتولى شيخ القبيلة ومن خلال مجلسها وضع الحلول لمشاكل القبيلة نفسها، بينما يتولى شيوخ مجموعة من القبائل، والذين هم من غير الأطراف المتنازعة حل المشاكل التي تحدث بين قبيلتين أو أكثر، في تعاملات هذه القبائل غالباً ما كانت تدور خارج فلك السلطة الفعلية للدولة، وغالباً ما يستندون في حل تلك المشاكل المنازعات إلى الشريعة، ومن الطبيعي أن تختلف النوايا هنا بين السلطة الاستعمارية، والسلطة الوطنية، ن حيث تدخلها في تسوية أي نزاع، وأيضاً من حيث قبول القبائل لذلك التدخل، ففي حين ينظر إلى السلطة استعمارية بأنها غير شرعية، وأنها أكسبت نفسها تلك الشرعية بالقوة، وبالتالي ليس من واجبهم طاعتها، فإن رتهم إلى السلطة الوطنية، يتوقف على مدى تعبير تلك السلطة عن تلك الخريطة الاجتماعية التقليدية بشكل عام.

46 عتيقة علي أحمد، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، 1968، 1956 (بيروت: دار الطليعة، 1972)، ص 92 - 97 -

ولا يختلف أهل الريف والحضر في ارتباطهم بالجماعة أو في علاقتهم بالسلطة عن أبناء القبائل، وذلك لانتمائهم بتباطهم غير المباشر بالقبائل، أما علاقتهم بالسلطة الاستعمارية فغالبا ما تحكمها القوانين الوضعية، ألا يخص الأحوال الشخصية فهي وبشكل عام سوء في القبيلة أو الريف أو حضر محكومة بالشرعية، والتي لا تكون للسلطة المستعمرة تدخل فيها، لعلمها بأن ذلك لن يلقى الطاعة وغير مقبولة لدى الجميع.

نتيجة لهذا التباعد الطبيعي بين السلطة (الاستعمارية) والقبائل، فإن الاجتماع سواء في القبيلة أو الريف أو الحضر، ظل إضافة إلى القرية تؤكد حاجة الأفراد لبعضهم سواء معيشيا أو أمنيا، حياة يحكمها العرف والدين تالي لا يرتبطون بالدولة ألا من خلال القوانين الوضعية وفي حدود علاقاتهم بها وقربهم من سلطتها.

ذلك شكل للعلاقة بين الفرد والقبيلة وبين أفراد القبيلة وسلطانها السياسية، على الرغم من قوتها، لم يحافظ استقرار القبيلة ويجعلها في حالة انسجام دائم، فغالبا ما كان يتفجر الصراع بين بعض أعضائها على المسائل، كالإرث أو الدية، ونتيجة لعدم خضوع أغلب القبائل لسلطة مركزية، فقد حافظت كل - قبيلة استقلالها إلى حد ما عن القبائل الأخرى، لقد " كانت كل قبيلة تعيش في منطقة معروفة بها، وحركتها، خلال تلك الفترة - من الحكم الاستعماري العثماني الثاني وحتى ربع قرن من بداية الاستقلال، أدخلت النظم السياسية و المتبنية الاتجاه الرأسمالي تغييرا على المجتمع الليبي في العديد من المفاهيم والقيم الاجتماعية، فبعد أن كانت تدعو إلى النقاش والتقوى والإحسان والعدل بما يحقق التوازن الاجتماعي، أصبحت تلك القيم متمثلة في المصلحة الفردية والتنافس لتحقيق المزيد من الثروة.

أيضا حدث تغير في نمط العلاقات الإنتاجية، فبعد أن كانت علاقات مشاركة أو ما شابه ذلك أصبحت علاقة رب العمل بالعامل، وذلك نتيجة للتحسن الذي طرأ على وسائل الإنتاج بسبب توفر رؤوس الأموال لدى الدولة، والتي فتحت المجال أمام القطاع الخاص والذي مكن البعض من أفراد المجتمع من الذين هم على علاقة وطيدة بالنظام الحاكم من تكوين رؤوس أموال وبشكل سريع، ونتيجة لهذه التغيرات نمت المبادلات التجارية، وتوسعت الملكية، مما أدى

إلى خلق تمايز طبقي، غير أنه لم يؤثر في التكوين الاجتماعي للمجتمعات الريفية، أي أن القبيلة ضلت هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وظلت علاقة القرابة وروابط الدم وأواصر التضامن القبلي موجودة، أي أن تلك التغييرات لم تحدث تغييراً جذرياً على المجتمع.

على الرغم من أن العلاقة قد ظلت وثيقة بين ما يمكن تصنيفهم أغنياء أو ينتمون إلى الطبقة المالكة، والحائزين على وسائل الإنتاج، وبين باقي أفراد القبيلة المنتمين إليها، إلا أن هذه القوة الاقتصادية قد منحت هذه الطبقة الجديدة القوة السياسية، ولكنها لم تحول أغنياء تلك القبائل إلى طبقة موحدة في مواجهة من ينتمون إليهم اجتماعياً ولا ينتمون إليهم طبقياً.

المطلب السادس: عهد الجمهورية: -

لم يحدث التغيير على شكل النظام الاقتصادي، فعلى الرغم من تبني النظام الاشتراكي، إلا أن عملياً استمر رأسمالياً مقيداً، والذي تمثل في التجارة والمقاولات مع وجود قيود عليها، وفي أغلب الأحيان. قد كانت عملية التنمية تتم من خلال القطاع العام إلى جانب القطاع الخاص والذي فتح له المجال في التوسع الرأسمالي، وذلك من خلال تقديم القروض والتسهيلات والمساعدات، فعلى الرغم من إشارات ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي، إلا أن الرأسمالية، التي سيتم السماح لها بمزاولة نشاطها بأنها غير مستغلة أي " قادرة على استخدام رأسمالها بكفاءة، ويعمل أصحابهم فيها بنفسهم أي دون استغلال الغير، ومن ناحية المعيار المادي فهم الخاضعون للضرائب التصاعدية " ⁴⁷، إلا أنها في الواقع لم توجد أية قيود عملية تحول دون أن تكون مستغلة، وأن يكون حجم مشروعاتها كبيراً، فقد ظلت أغلب المصانع والشركات مملوكة لأصحابها، وتدار من قبل عمال يعملون فيها بأجرة .

وفي ظل نمو الاقتصاد المعتمد على النفط تزايدت وتكاثرت الطبقة المتوسطة الجديدة، إذ تكثرت المستويات الدنيا في الوظائف العامة بالعمالة غير الماهرة، كما تضخمت أعداد الإداريين والمهنيين والفنيين الذين يحتلون وظائف المستويات الوسطى والعليا في مؤسسات القطاع العام،

⁴⁷ النظام الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، الباب السابع، المادة الثامنة عشر

وقد قدرت قوة العمل الإجمالي " في عام 1972م بما يربو على نصف مليون شخص، من بينهم 62% يعملون بأجر أو مرتبات، بينما البقية تتشكل من التجار والملاك والمزارعين والحرفيين والعمال العائلية⁴⁸، وبهذا أصبحت الدولة هي الموجه للحياة الاقتصادية

لقد ارتبط الليبيون بالسلطة السياسية عن طريق القنوات التقليدية كشيخ القبائل والأعيان، أي عن طريق الآليات غير المباشرة. ذلك الارتباط كان مشروطاً بظروف معينة، فعلى الرغم من أن تلك القنوات كانت مفتوحة أي هناك إمكانية في أن يصبح الفرد أحد الأعيان أو النواب، وذلك من خلال الانتخابات إلا أن ذلك ارتباط بالتغيرات الاقتصادية التي حدثت على المجتمع. أيضاً ارتبط مفهوم الملكية بما وجد من تفسيرات دينية، والتي أباحت حتى القتل في سبيل ذلك، فعلى الرغم من أن الليبيين قد عاشوا حياة المشع بالنسبة للزراعة أو الرعي : إلا أنه مع التغير سواء من حيث الزيادة السكانية وقلة الأراضي الزراعية أو من خلال التغيرات التي أحدثها العثمانيون على نظام تسجيل الأراضي، أيضاً نتيجة ظهور أنواع أخرى من الملكية من زراعية إلى عقارية وصناعية، وما منحت الملكية من قوة اقتصادية ومكانة اجتماعية وبالتالي قوة سياسية، أصبح هناك ارتباط بالملكية، وذلك لأن العائد من ورائها كان من أهم العوامل في خلق القوة السياسية، وبالتالي التأثير أو ممارسة السلطة السياسية .

أيضاً وعلى الرغم من حدوث تغيرات اقتصادية مؤثرة على الحياة الاجتماعية والتحول إلى المدن، وهجرة الأراضي الزراعية وغير ذلك، إلا أن القبيلة ظلت هي الوحدة الاجتماعية والسياسية، فقد ظلت العلاقات الاجتماعية تلعب دوراً في تحقيق العديد من المكاسب، حيث يتم التوظيف على أساس العلاقة وليس الكفاءة، ارتباط الأفراد بالقبيلة أكثر من الارتباط بالوطن أو الدولة، وذلك لأن المكاسب التي يتم تحقيقها عن طريق القبيلة تظل أكبر خصوصاً عند تعامل الدولة مع تلك التكوينات، على أنها أحد علاقات النظام السياسي.

ويبدو من خلال ذلك أن المجتمع الليبي أصبح يتجه في علاقاته الاقتصادية إلى الشكل

⁴⁸ المرجع سابق ص 174

الرأسمالي، إلا أنه لم يؤد إلى إعادة تشكيل التركيبة الاجتماعية، فقد ظلت القبيلة تلعب دوراً مؤثراً في حياة الأفراد أو في علاقاتهم بالسلطة السياسية، وضلت السمة الغالبة لحياة الأسرة أو القبيلة هي علاقة خضوع وسيطرة في المراكز الاجتماعية من الأعلى إلى الأسفل أي من الآباء إلى الأبناء ومن شيخ القبيلة إلى باقي أفرادها، أما عن العلاقات الاقتصادية فقد أكدت علاقة رب العمل بالعمل، والتي أصبحت تزداد بروزاً مع التطور الاقتصادي، وذلك نتيجة لتبني النظم السياسية سواء الاستعمارية أو ما بعد الاستقلال للنظام الاقتصادي الرأسمالي.

وعلى الرغم من تباين الأنظمة السياسية التي عايشها المجتمع الليبي، إلا أنها في أغلبها تحمل أيديولوجيا، لا تؤكد ممارسة العمل السياسي، وغير مرتبطة بالمساواة الاقتصادية والاجتماعية.

الخاتمة:

في هذا البحث تم تناول مراحل نمو وتطور وشكل الاقتصاد في ليبيا، والدور المهم والمحوري في تشكيل وضعها السياسي وعلى مختلف المراحل الاستعمارية حتى تاريخ الجمهورية، ولقد مرت الدولة الليبية بمحطات عديدة كما ذكره الباحث، وكان للموقع الجغرافي الذي تميزت بها ليبيا بأن تكون في شمال القارة الأفريقية، ومطلّة على البحر المتوسط والذي يعتبر مركزاً حيويًا مهماً في التبادل الاقتصادي والتجاري بين القارات الثلاث (الأفريقية والآسيوية والأوروبية)، حيث تعتبر ليبيا المنفذ المهم للتوغل في عمق القارة الأفريقية والبوابة الشمالية للقارة، هذا الدور ساهم في تحديد شكل ليبيا السياسي، على الرغم من تباين اتجاهات وميول السياسة الاستعمارية في كل مرحلة من مراحلها، ويمكن القول أن البحث خلص إلى عدة استنتاجات أهمها:

نتائج البحث:

1. كان للطابع القبلي دور كبير في تشكيل المجتمع الليبي، وجعله محافظاً على عاداته وتقاليد، رغم تعاقب المراحل الاستعمارية.
2. محدودية الموارد وقلتها، وعدم توفر الإمكانيات والسيطرة شبه الدائمة على الساحل، من قبل المستعمر جعل التطور لم يكن يذكر.

3. في فترة العهد العثماني انخفض مستوى التبادل التجاري مع دول الجوار، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الاقتصاد الليبي.
4. بالرغم من اتساع النشاط الصناعي والحرفي والتجاري في العهد الإيطالي، إلا أن ذلك لم يكن له أي عائد على الليبيين.
5. ظهور النفط في مرحلة ما بعد الاستقلال منح للسلطة السياسية إمكانية إثبات الكفاءة والفعالية، وأحدثت تغيير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.
6. على الرغم من تبني النظام الاشتراكي في عهد الجمهورية، إلا أنه لم يحدث تغيير على شكل النظام الاقتصادي.
7. ارتبط الليبيون بالسلطة السياسية عن طريق القنوات التقليدية كشيوخ القبائل والأعيان، أي عن طريق الآليات غير المباشرة.

المراجع:

-
- أحمد صدقي الدجاني، ليبيا قبل الاحتلال الإيطالي طرابلس في أواخر العهد العثماني الثاني: 1882-1911، بنغازي المطبعة الفنية الحديثة، 1971.
 - إدريس صالح الحرير، الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا (1911-1970)، طرابلس، مركز جهاد الليبي 1984 ف
 - الجابري محمد عابد، فكر ابن خلدون: العصبية الدولة، معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: دار الطبعة 1982م .
 - الحاجي، سالم علي، ليبيا الجديدة، طرابلس: مطابع اديتار، 1970.
 - حبيب يوسف مغنية، الأمثال الشعبية الليبية: أبعادها الحضارية والثقافية، (سرت: الدار الجماهيرية، 1995 أ)
 - سعد الدين إبراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1982).
 - صايغ يوسف عبد الله: اقتصاديات العالم العربي، لتتمة منذ العام 1945 ف، الجزء الثاني: البلدان العربية الأفريقية، (بيروت: دار نعمة لطباعة، 1984 ف).
 - عتيقة علي أحمد، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، 1968، 1956 (بيروت: دار الطليعة، 1972)،

- ن.!. بر وشين، تاريخ ليبيا فى العصر الحديث، منتصف القرن السادس عشر، مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد خاتم. بيروت: دار المحيط العربي، 11991.
 - محمد مصطفى الشركسي، لمحات الأوضاع الاقتصادية فى ليبيا أثناء العهد الإيطالي، (تونس: دار العربية للكتاب، 1976 ف).
 - محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربي، دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985: بيروت مركز دراسات الوحدة، العربية، 1988.
 - مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي، مواءمة بين القديم والجديد، بيروت: معهد الإنماء العربي 1992.
-